

التكليف السادس

دانية العماري

دراسات نقدية - 1

Lecture No.



نقد فرضيات البحث

تنص الفرضية الرئيسة للدراسة على أن: “هناك دور للتحول الرقمي في تحسين جودة الخدمة الصحية من خلال التشخيص والمتابعة وتقليل الأخطار الطبية.” ورغم أن هذه الفرضية تتماشى مع موضوع الدراسة وتؤكد أهمية التحول الرقمي في القطاع الصحي، إلا أنها تحتاج إلى ضبط منهجي أدق من عدة جوانب.

أولاً، تُعد الفرضية عامة، إذ استخدمت تعبيراً تقريرياً مثل “هناك دور” دون تحديد طبيعة هذا الدور أو اتجاهه أو حدوده. كما أنها تتحدث عن “التحول الرقمي” كمفهوم واسع قد يشمل عدة تطبيقات (أنظمة مواعيد، سجلات إلكترونية، طب عن بُعد، نظم معلومات المستشفى)، بينما تركيز الدراسة الفعلي كان على تطبيق محدد وهو الملف الطبي الإلكتروني ضمن نظام DEM داخل المؤسسة الاستشفائية محل الدراسة. هذا التوسع في المفهوم يجعل الفرضية أقل دقة مقارنة بما تم تناوله ميدانياً.

ثانيًا، الفرضية بصيغتها الحالية غير قابلة للقياس بشكل واضح؛ لأنها لم تُحوّل “تحسين جودة الخدمة الصحية” إلى مؤشرات تشغيلية محددة يمكن تتبعها (مثل: زمن الانتظار، سرعة الاستجابة للحالات الاستعجالية، خفض التكاليف والجهد الإداري، تقليل الأخطاء أو الازدواجية). ومع غياب هذه المؤشرات، تصبح عملية اختبار الفرضية أقرب إلى الانطباع العام أكثر من كونها اختبارًا منهجيًا مضبوطًا.

ثالثًا، توجد فجوة بين صياغة الفرضية وأدوات الدراسة؛ حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والملاحظة الميدانية، والمقابلات، وتحليل الوثائق التقنية. وهذه الأدوات مناسبة لفهم الواقع ورصد التحسينات التنظيمية وتفسيرها، لكنها لا تكفي وحدها لإثبات علاقة سببية قوية (Cause-Effect) بين التحول الرقمي وتحسن الجودة دون مقارنة كمية قبل/بعد أو التحكم في عوامل أخرى قد تؤثر على النتائج (مثل الضغط الاستشفائي، عدد الكوادر، إجراءات التشغيل، أو مستوى الموارد).

رابعًا، عند ربط الفرضية بنتائج الدراسة نفسها يظهر أن النتائج ذكرت أن استخدام الملف الطبي الإلكتروني لا يزال محدودًا، ومع ذلك ساهم “بشكل ملموس” في تحسين تنظيم صفوف الانتظار، تسريع الاستجابة للحالات الاستعجالية، وتقليل الجهد والوقت والتكلفة. هذا يعني أن الأثر الذي أثبتته الدراسة كان جزئيًا ومحددًا في جوانب تنظيمية وإجرائية، وليس بالضرورة تحسنًا شاملاً لكل أبعاد جودة الخدمة أو لكل وظائف “التشخيص والمتابعة وتقليل الأخطار” كما توحى الفرضية بصيغتها الواسعة. وبالتالي كان من الأفضل أن تكون الفرضية مشروطة بدرجة التبني والتدريب والبنية التحتية، وهو ما انسجم أيضًا مع توصيات الدراسة التي أكدت ضرورة تطوير البنية التحتية المعلوماتية وتوسيع الاستخدام وتوفير التدريب المستمر.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الفرضية الرئيسة تمثل اتجاهًا صحيحًا من حيث المضمون، لكنها تحتاج إلى صياغة أكثر ضبطًا من حيث: تحديد التطبيق المقصود (الملف الطبي الإلكتروني)، تحديد مؤشرات الجودة، وإبراز شرطية الأثر وفق مستوى الاستخدام والاستعداد التقني والبشري.



شكرا لكم